الفصل السابع

حالة ومخرجات البحث العلمى
فى العلوم الاجتماعية وفى مجال الثقافة العلمية

إستكمالا لرصد أوضاع منظومة العلم والتكنولوجيا القومية، يعرض هذا الفصل للجانب الإجتماعي من المنظومة الكلية.

١. البحوث الإجتماعية

لا يوجد فى تقاليد الكتابة المصرية ذلك النوع التقييمي الرفيع المعروف بدراسات "حالة العلم" أو "حالة المعرفة"، غير أنه خروجاً على هذه التقاليد سعى كثيرون فى السنوات الفائتة الى هذا الأمر، وكان بعض الجهد متميزاً ورشيدا إلى أبعد الحدود، وكان بعضه الآخر يقترب من أن يكن إراحة لضمير أو إثباتا لسبق.

وفيما يتعلق بالبحث فى حالة العلم الاجتماعي فى مصر، فقد جرت عدة محاولات فى هذا الشأن غير أنها لم تكتمل بعد لتقف على الحالة بكاملها، كما أن بعض هذه المحاولات لم يتم تحديثها وتوقفت المتابعات فيها عند تاريخ كتابتها. والأبرز فى هذا السياق .. هى المحاولة المتميزة التى قامت بها لجنة الدراسات الاجتماعية بالمجلس الأعلى للثقافة عام ١٩٩٦ من عقد مؤتمر علمي رفيع جمعت أبحاثه فى مجلدين لم يتم نشرهما بعد، كان عنوان العمل "الوضع الحالي لعلم الاجتماع والانثروبولوجيا" وفيه قام الباحثون بجهد وفير فى تبيان حالة العلم ومؤسساته فى مصر. فقد قدم بحث حول "الأوضاع الراهنة للبحث الاجتماعي فى

مصر"، وقدم بحث آخر عن " الوضع الحالي للعلم الاجتماعي فى مصر" وقدم بحث ثالث عن تجربة معهد التخطيط القومى فى بحثه عن "الفعل والتنظيم الاجتماعي فى مصر" وعرض بحث عن تطبيقات علم الاجتماع فى مصر، وتضمن البحث الأخير دراسة حالة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومعهد التخطيط القومي كلاهما كنموذج أكاديمي، ودراسة حالة أخرى لوزارة القوى العاملة ووزارة الشئون الاجتماعية كلاهما كنموذج وزاري، كما عرض بحث عن حالة علم الاجتماع الريفي فى مصر، وقدم بحث آخر فى "الانثروبولوجيا التطبيقية .. التأصيل النظري والمشكلات المجتمعية فى مصر" كما إستعرض تقرير تذكاري عن تطور معهد العلوم الاجتماعية فى مصر.

وحيث لا يوجد عمل مواز لما جرى فى حالة علم الاجتماع والانثروبولوجيا فى فروع العلم الاجتماعي الأخرى يمكن الإشارة إلى اجتهادات أخرى ابتغت ذات الهدف وإن لم يكن بمقدورها أو برغبتها تعظيم النتائج. ويأتي فى مقدمة ذلك .. الفصل المتميز الذى افتتح به الفيلسوف المصري د. زكى نجيب محمود كتابه "من زاوية فلسفيه" الذى نشرته "دار الشروق" فى القاهرة طبعته الأولى عام ١٩٧٩ ثم توالت طبعاته فيما بعد. عنوان الفصل "الفكر الفلسفي فى مصر المعاصرة" ويشير د. زكى نجيب محمود فى صفحته الأولى إلى أن "هذا البحث لا يدخل فى نطاق علوم النفس والاجتماع والسياسة والاقتصاد". وقد عقدت فى الثمانينات أكثر من ندوة حول "دور أقسام الفلسفة فى مصر".

وإلى جانب ذلك يمكن الإشارة إلى بحث مسحي آخر قام به الباحث الفرنسي آلان روسيون ونشرته المجلة الاجتماعية القومية التى تصدر عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية فى عدد يناير ١٩٨٧، وعنوانه: "المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري.. ثلاثون عاماً من العلوم الاجتماعية فى مصر ٥٢ ــ ١٩٨٠".

وللدكتور مصطفى سويف بحث رائد فى حالة البحث فى العلم الاجتماعي فى مصر نشر فى عام ١٩٦٩ فى كتاب بعنوان " نحن و العلوم الإنسانية" عن مكتبة الأنجلو المصرية، ثم له من بعد ذلك إسهامات بارزة فى نفس المجال من بينها بحثه

القيم "نحو مدرسة وطنية فى علم النفس" والذى نشرته المجلة الاجتماعية القومية فى عدد يناير ١٩٩٧.

وفيما لم يحدث تقويم مكتمل لحالة علم السياسة فى مصر، فقد أصدر مركز البحوث والدراسات السياسية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عدة كتب وأبحاث ذات قيمة عالية فى هذا المضمار، بعضها كان مباشراً فى معالجة جوانب من حالة علم السياسة، وبعضها كان اكثر اهتماماً بتقديم العون النظري والخبرة المقارنة اللازمة لتقدم العلم.

وقد يكون هذا الجهد هو المعادل كماً وكيفاً لما بذل على صعيد علم الاجتماع وكلاهما يفوق ما بذل على صعيد بحوث حالة العلم فى العلوم الأخرى.

يمكن الإشارة كذلك إلى جهد صاعد فى دراسات حالة علم الإدارة فى مصر، ويبرز فى ذلك بحث للدكتور السيد عبد المطلب غانم نشره المركز فى يناير ١٩٨٩ بعنوان "دراسة الإدارة العامة .. فحص الحقل" و جهد آخر أكثر حداثة ومباشرة يمثله بحث د. عطية حسين أفندي "حالة المعرفة فى علم الإدارة" الذى نشرته دورية "أحوال مصرية". التى يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام فى عددها الثاني خريف ١٩٩٨.

وتظل ــ على ذلك ــ دراسات حالة العلم فى مصر قاصرة وغير مكتملة، فهى عبارة عن جهود متناثرة .. بعضها قديم وبعضها أوّلي، وحتى فى كثير من الحالات غير موجود.

أولاً .. الفلسفة – غياب الفيلسوف

يعد الفصل الذى خصصه د. زكى نجيب محمود فى كتابه "من زاوية فلسفية" ١٩٧٩ هو الأهم فى تقرير حالة المعرفة فى الفلسفة .. غير أن هذه الأهمية المؤكدة.. ينال منها عدم التطرق إلى جهود بيّنة فى علوم النفس والاجتماع والسياسة والاقتصاد، وإلى إغفال عدد من المؤلفات الهامة، وكلتا الملاحظتين اعترف بهما الكاتب فى بداية ونهاية بحثه القيم ... و مما يذكره الكاتب يتضح

بجلاء أن جهداً عظيماً قد بذل من قبل "المحترفين" المصريين فى حقل الفلسفة .. ترجمة وإحياء وإبداعاً، ولقد استمر هذا الجهد من بعد وإلى الآن .. وبدا هذا الجهد من خلال المشروعات الكبيرة كالتى قام بها د. حسن حنفي، د. عاطف العراقى، د.إمام عبد الفتاح الذى بذل جهداً غير عادى فى نقل فلسفة هيجل إلى العربية، وكذلك من خلال جهود متفرقة لأساتذة الفلسفة فى التحقيق والترجمة والجدل، فقد نقل الكثير من نتاج المدرسة البنيوية واتجاهات ما بعد الحداثة إلى العربية، كما أن جدلاً ثرياً قد قام بين المعنيين بحقل الفلسفة فى شأن هذه المدارس وجدواها ووضعيتها العالمية. ويبدو هذا الجهد كذلك من خلال مؤتمرات أقسام الفلسفة وندوات الجمعية الفلسفية المعرفية التى تتخذ من قسم الفلسفة فى كلية الآداب جامعة القاهرة مقراً لها وتعقد مؤتمراً سنوياً رفيعاً فى شأن الفلسفة، وتصدر دورية علمية قيمة باسم "المجلة الفلسفية المصرية" تعرض لآراء وجهود الجماعة الفلسفية فى مصر.

ويمكننا هنا إبداء بعض الملاحظات فى هذا الشأن:

١ــ إن المشكلة الأولى التى تعترض تطور حال المعرفة فى الفلسفة هى سوء الظن الشعبي والحكومي العام إزاءها، فقد أصبحت الحكمة فى العقل الجمعي المصري أقرب إلى أن تكون مرادفاً للغو الحديث أو الكلام غير المسئول. وقد أدى ذلك إلى ضعف القبول الرضائي بالالتحاق بأقسام الفلسفة بالجامعات.. وقد ساهم أكثر من عزوف المتفوقين عن الالتحاق بهذه الأقسام ذلك الضباب الذى يحيط بمستقبل خريجي قسم الفلسفة.

٢ــ تتعلق المشكلة الثانية بإمكانات النشر الفلسفي، فبرغم وجود عدد كبير من المؤلفات الفلسفية فى المكتبات وتجاوز بعضها العديد من الطبعات، فلازالت إمكانية النشر الفلسفي فى مصر أقل من الممكن، باستثناء "المجلة الفلسفية المصرية" والتى تصدر متباعدة المسافة لا توجد دورية علمية أخرى منتظمة فى هذا الحقل، كما أن بعضاً من دور النشر الذى جرت تقاليدها على تعظيم النشر الفلسفي قد ابتعدت عن ذلك فى السنوات الأخيرة مما ضيق من مساحة

الحركة ومناعة النور لإبداعات ونشاطات الجماعة الفلسفية، والمثال البارز على ذلك دار المعارف. إضافة إلى ذلك فإن ما تنشره كبرى دور النشر الأخرى كدار الشروق وغيرها فيظل ينظر باعتبار إلى أسماء المؤلفين مما يغلق أبوابساً أمام أشخاص لم تنمو شهرتهم وربما أيضاً لم تكتمل قدراتهم ولكن كان يمكن الأخذ بأيديهم أملاً فى أن يوسع ذلك احتمالات ظهور نوابغ فلسفية مصرية.

٣ــ إن حركة الترجمة الفلسفية لازالت قاصرة برغم أهميتها البالغة، وربما تكون الجهود التى بذلت فى معظم القرن العشرين أكثر مما بذل فى عقديه الأخيرين.

٤ــ لايزال هناك قلق من عدم وجود فيلسوف مصرى يقود حركة الفكر فى القرن الجديد، إن جملة القضايا والتحديات المطروحة على أجندة الفكر المصرية لازالت تفتقد فيلسوفا تتمحور حوله حركة الفكر ويكون مركز إشعاع وإحياء لحالة الفلسفة فى مصر.

وخلاصة القول فى هذا المقام .. أن هناك جهداً فلسفياً هائلاً قد بذل فى مصر طيلة هذا القرن إلى سنتيه الأخيرة، غير أن هذا الجهد قد أصبح معرضاً للخطر نظراً للتحديات الداخلية والإقليمية التى تهدد استمراره وامتيازه. وتظل المشكلة الأساسية فى حصيلة إبداعات الجماعة الفلسفية فى مصر هو ضعف هذه الحصيلة فى مواجهة الحصيلة العالمية والنتيجة النهائية لهذا الضعف ــ برغم الجهد ــ عدم وجود فلسفة مصرية ذات وجود عالمي شأن الفلسفات الغربية وعدم وجود فيلسوف مصري واحد فى ثقل كبار فلاسفة الغرب فى القرن العشرين .. برغم البلاء العظيم الذى قامت به الجماعة الفلسفية ترجمة وشرحاً ونقاشاً.. و برغم جهود أساتذة كبار فى حجم زكى نجيب محمود وعبد الرحمن بدوي وحسن حنفي.

وإذا كانت الفلسفة هى أم المعارف وهى التمهيد الجامع للعلم الاجتماعي والطبيعي على السواء، فإن مسئولية الجماعة الفلسفية المصرية فى تطوير حالة المعرفة وإبداع فى النص الفلسفي تظل مسئولية مزدوجة .. من أجل حقلهم بالأساس ثم من أجل منظومة العلم بأكملها.

ثانيا : علم السياسة – ضمور النصّ

شهد علم السياسة تقدماً ملحوظاً فى مصر منذ منتصف الثمانينات، ففى هذا التوقيت تأسس مركز البحوث والدراسات السياسية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، وكانت نشأة هذا المركز بداية حركة تنوير وتنشيط واسعة فى العلوم السياسية، فقد مثل وجوده وما تبعه من مراكز تسير على منواله تغطية جيدة على ضعف الحالة الجامعية، وتدنى مستوى الخريجين، وتواضع العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه، والتى كان لا ينبغي إجازتها فى إطار ضعف عام أحاط بدور الجامعة الفكري والذى كان تقليدياً من وظائفها الكبرى. لقد بدت مراكز البحوث الجامعية فى هذا الإطار حلاً ناجحاً لأزمة الفكر الجامعي، ومثالاً فقد استطاع مركز البحوث والدراسات السياسية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى فترة قصيرة أن يلعب دوراً أساسياً فى البحث العلمي وفى إثارة الحوار الفكري، واستطاع المركز من خلال إبداع علمي حقيقي أن يوجد صيغاً للبحث والندوات والمؤتمرات أدت إلى استقطاب مئات من الأساتذة والباحثين والدارسين فى نشاطاته المتنوعة. لقد مثل هذا المركز منذ نشأته تميزاً على المستويين العلمي والتنظيمي[٢٩].

وما إن نجح هذا المركز حتى توالت العديد من مراكز البحث الجادة فى مجالات علم السياسة، فمن داخل المركز تميز برنامج الدراسات الآسيوية الذى استقل فيما بعد، وأصبح لمركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية دوراً ملحوظاً فى دراسات هذه القارة والعلاقات المصرية والعربية بها. كذلك فقد استقل مركز ثالث باسم مركز بحوث ودراسات الدول النامية، ثم مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، وتتعاون المراكز الثلاث مع مركز البحوث والدراسات الاقتصادية وكذا مركز بحوث ودراسات الحاسب الآلي فى نفس الكلية. لقد أسهمت هذه المراكز الثلاث مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الذى يعد أعرق وأشهر مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية على المستوى العربي وكذا معهد الدراسات الأفريقية ومركز الدراسات الشرقية فى جامعة القاهرة، ومركز بحوث الشرق الأوسط ومركز بحوث ودراسات العالم التركي

[٢٩] السيد يسين، الإبداع العلمي فى مواجهة التسيب الفكري، الأهرام الإقتصادي، ١٩٨٩/٢/١٣

والبلقان فى جامعة عين شمس، وكذا مركز دراسات المستقبل فى جامعة أسيوط، إضافة إلى عدد من المراكز المستقلة كمركز دراسات الشرق الأوسط، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومراكز الجيل والحضارة والمحروسة ومركز المستقبل للدراسات الأفريقية إضافة إلى فروع مركز دراسات الوحدة العربية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والمعهد العالي للفكر الإسلامي .. لقد أسهمت هذه المراكز والمعاهد فى انتعاش علم السياسة فى مصر منذ انتصاف عقد الثمانينات وإلى الآن. وتمثل مظاهر الانتعاش فى كم وكيف الندوات والمؤتمرات السياسية التى تعقدها هذه المؤسسات، وكذا حجم الكتب والأبحاث والأعمال التى قامت بنشرها، وعلى سبيل المثال.. فقد نشر مركز البحوث والدراسات السياسية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى السنوات الممتدة من عام ٨٦ إلى عام ١٩٩٨ (٧٩) كتاباً بعضها صدرت منه أكثر من طبعة، إضافة إلى (١٢١) بحثاً فى العلوم السياسية، هذا غير (١٥) كراسة فى الأمن والاستراتيجية، و(٩) أوراق بحثية باللغة الإنجليزية، كما عقد (١٢٨) ندوة ومؤتمر، (١٤٧) حلقة نقاشية. ويمارس مركز الدراسات الآسيوية نشاطه من خلال آلية المؤتمرات الدولية والداخلية، وكذا المشروعات البحثية، وسيمنار آسيا.. وهى سلسلة محاضرات ينظمها المركز ويستضيف فيها محاضرين آسيويين أو مصريين، ويصدر المركز سلسلة أوراق آسيوية صدر منها (٢٠) بحثاً حتى يونيو ١٩٩٨، وكذا عدداً من الكتب. أما مركز دراسات وبحوث الدول النامية الذى تأسس عام ١٩٩٥ فيصدر عدداً من السلاسل هى: سلسلة رؤى جديدة صدر منها (٤) أعداد، وسلسلة محاورات التنمية صدر منها (٧) أعداد، وسلسلة كراسات التنمية صدر منها (٣) دراسات، وسلسلة كتب مكتبة التنمية، وسلسلة كتب قضايا التنمية صدر منها (١٠) كتب، وسلسلة منتدى التنمية، وبدأ المركز تقليداً جديداً بإصدار تقرير سنوى باسم تقرير التنمية صدر العدد الأول منه عام ١٩٩٨، وبدوره يصدر مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ثلاث: قضايا إدارية، منتدى السياسات العامة، أوراق غير دورية.

وإذا كان هذا هو حال البحث فى العلوم السياسية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فإن مراكز ومعاهد الدراسات الأخرى إسهاماتها الهامة .. هذا فضلاً عما يمثله مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام من وجود رئيسي فى

مجال العلم والفكر السياسي فى مصر، ويصدر مركز الدراسات السياسية بالأهرام سلسلة كتب المركز، ويصدر تقريرين سنويين بالغي الأهمية هما: التقرير الاستراتيجي العربي الذى يصدر سنوياً منذ عام ١٩٨٥ كأول تقرير من نوعه فى العالم العربي، وتقرير الحالة الدينية الذى صدر العدد الأول منه عام ١٩٩٥، كما يصدر سلسلة كراسات استراتيجية، وملف الأهرام الاستراتيجي، ودورية قضايا برلمانية، وقراءات استراتيجية.. وكلها شهرية. وكذا فصلية أحوال مصرية المعنية بالنظام السياسي المصري، وتصدر مجلة السياسة الدولية المعنية بالشئون الدولية عن مؤسسة الأهرام كل ثلاثة أشهر.

إن حالة المعرفة فى علم السياسة فى مصر تبدو وجيدة، فالكتب والندوات والأبحاث والدراسات التى تعاقبت فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة قد خلقت تراثاً جاداً ومهماً من الأدبيات السياسية، ثم إن هذا التراث قد غطى كافة فروع علم السياسة، وكذا منطق وقضايا الداخل والخارج، بل إن النجاح الذى حققه صدور التقرير الاستراتيجي العربي عام ١٩٨٥ قد دفع مراكز أخرى لاصدار تقارير مماثلة تأخذ بذات النهج.. فكان تقرير "الأمة فى عام" الذى يصدر كل سنة هجرية، وتقرير التنمية البشرية الذى يصدره معهد التخطيط القومي، وتقرير التنمية الشاملة فى مصر الذى يصدر مركز دراسات وبحوث الدول النامية .. إن هذه التقارير تكاد تغطي تطبيقات العلوم السياسية والإقتصاد السياسي محلياً وإقليمياً ودولياً فى كل عام. وهكذا تولدت وفرة من التقارير والكتب والأبحاث فى غضون عقد ونصف لم تكن متوفرة من قبل فى أي من عقود التاريخ الحديث.

والملاحظة الأخيرة فى هذا الصدد.. متعلق بضعف الكثير من البحوث والدراسات السياسية التى لم تعد تمثل أكثر من أرشيف منظم، فلا يكاد الباحث يعد فقرة أو عبارة مطولة دون الرجوع إلى مرجع، وتبدو الصفحات المتعاقبة وكأنها فصاصات متعاقبة تم ترتيبها بحسب الموضوع، وهنا لا يظهر للباحث أثر.. حيث يختفي النص تماما تحت وطأة المراجع. أيضا فان هذه المراجع هى الأخرى تكون فى أحيان كثيرة أشارت صحفية غير موثوق بها على نحو علمي صارم، وهكذا يدب الوهن فى جسد البحث وفى أطرافه وتكون النتيجة تعاقب إشارات الإحالة

واختفاء النص ومن شأن ذلك بالضرورة أن تختفي معه درجة الإفادة من التحليل.. بالنسبة إلى القارئ العام أو الباحث المتخصص وكذلك صانع القرار. وإجمالا.. فان الجهد الكبير الذى يبذل على صعيد البحث فى علم السياسة والعقد والنصف الأخير يحتاج إلى فك الارتباط النسبي مع علم السياسة الغربي دونما الارتداد إلى مقولات أيديولوجية مضادة. كما أن هذا الجهد يحتاج فى جوانب كثيرة منه إلى رفع الكفاءة التقنية والبحثية وتعميق مستوى التحليل وتوسيع مساحة النص.

ثالثا : علم النفس- تحدى العالمية:

ظفر علم النفس بنجاح نسبى فى العقدين الأخيرين من خلال كثرة الأدبيات التى تناولت فروع علم النفس المختلفة، وتنوعت هذه الأدبيات من كونها أبحاثا مصرية فى قضايا علم النفس إلى كونها ترجمة خالصة لمؤلفات أجنبية فى نظريات وتطبيقات علم النفس وعلى الصعيدين ..

ويصف مصطفى سويف جهد علماء فى علم النفس فى مصر عموماً بالضعف، وأنه برغم عدم التوقف فى مصر عن البحث والنشر، فان هناك ما يعوق وصول معظم هذه البحوث عن أن تصل الى مرتبة الاعتراف العام فى مراكز البحث السيكولوجي المتقدم فى الخارج. ولو أن هذه البحوث كتبت بالإنجليزية وأرسلت إلى دورية محكمة فى أوربا وأمريكا فمعظمها لن يقبل للنشر، فهذه البحوث - طبقا لسويف - تعانى عيب الاتباعية، فالبحوث المنشورة وغير المنشورة (رسائل الماجستير والدكتوراة) سبق تناولها فى كتابات التخصص، وحجم الجديد الذى يقدمه باحثو علم النفس لا يكفى لترشيح أعمالهم للنشر فى الدوريات المحكمة المعترف بها. وتتبع جذور هذه المشكلة من تسليم الباحثين بأن هناك نوع من المشكلات يصلح للبحث بطبيعته، ونوع آخر منها لا يصلح للبحث بطبيعته.

ويكمل هذه المسلمة قضية فرعية مؤداها ان المشكلات الصالحة للبحث هى المشكلات المطروحة فى الكتب والدوريات، ومن ثم فهم ينظرون إلى الأعمال المنشورة كما لو كانت قوائم أو كتالوجات بالمشكلات المعروضة، وما عليهم إلا أن يأخذوا منها ما يمكن إعادة بحثه، والنتيجة الحتمية لذلك تكرار ما سبق دراسته.

ويدعو سويف إلى بناء "مدرسة وطنية فى علم النفس" .. مؤكداً أن المدرسة الوطنية فى العلم حقيقة تاريخية فى مسار العلوم النفسية فى المجتمعات المتقدمة، وأن حقيقة قيام العلماء بأدوار ذات طابع وطني فى تغذية مسيرة التيار العالمي لعلم النفس لا تزال صادقة وفعالة فى كثير من أنحاء العالم حتى الآن[٣٠].

وهكذا تظل قضية الاستقلال الايجابى والرفعة العالمية الى المستويات العالمية للعلم هى مشكلة علم النفس شأن فروع العلم الاجتماعي الأخرى. وربما تكون قضية الاستقلال الايجابى هنا بالغة الأهمية، حيث أن الانسان المصري هو عماد منظومتي العلم.. الاجتماعي والانساني.. ثم انه أداة التكنولوجيا وغايتها.. وهو من قبل ومن بعد محور عملية التنمية برمتها. ولذا فإن السعي لسبر أغواره وكشف جوانحه ومعرفة مدخلاته وتفاعلاته ومخرجاته، ودراسة سلوكه ودوافعه وغرائزه.. تعد كلها متغيرات جوهرية يتوجب التوصل إليها وإدراكها وتعديل وتقويم شوائبها وأخطائها، فمن شأن ذلك أن يسهم فى استخراج الطاقات الخلاقة وتنقية المجال النفسي لها والتهيؤ للفعل والانجاز.

رابعاً: علم الاجتماع – تقدم ملحوظ

تعد أوراق المؤتمر العلمي الرفيع الذى عقده المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة نهاية عام ١٩٩٦ معبرة إلى حد كبير عن حالة البحث فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا، فقد تعرض المؤتمر لحال العلم والعلماء والهيئات العلمية على نحو مستفيض وأمين. والملاحظة الهامة التى يمكن أخذها على أعمال هذا المؤتمر هو عدم تعرضه لببلوغرافيا الأدبيات الاجتماعية والانثروبولوجية فى مصر، وعدم الدخول فى تقييمات تقنية للكتب والبحوث البارزة فى العلمين.

لقد كان التركيز أكثر على مؤسسات البحث فى علم الاجتماع، وعلى حالة الباحثين الاجتماعيين، وكذا على أوجه النقد العامة لحالة البحث الاجتماعي فى مصر. غير أن النتيجة المؤكدة من القراءة العامة لببلوغرافيا علم الاجتماع ولنتائج

[٣٠] د.مصطفى سويف، نحو مدرسة وطنية فى علم النفس، المجلة الإجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الأول يناير ١٩٩٧.

هذا المؤتمر هى إحرازه لتقدم ملموس فى الربع قرن الأخير، وربما يدل عقد هذا المؤتمر بذاته على ثقة قوية لأصحاب العلم فى علمهم وكذا على مستوى عالياً قد حققوه بما يستحق أن يفرد به مؤتمر تشخيصي كبير على هذا النحو. وتجد المعرفة فى علم الاجتماع طريقها عبر الكتب والأبحاث والاستطلاعات التى تعاقبت على نحو واضح فى السنوات الأخيرة وتعد المجلة الاجتماعية القومية التى يصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة هى الدورية الأساسية المتخصصة فىعلم الاجتماع، وقد صدر من هذه المجلة (٣٤) مجلداً حتى عام ١٩٩٨.. وعادة ما تحوى هذه المجلة بحوثا ودراسات، ومقالات نظرية، وشرح مفاهيم، وترجمات لعلماء الاجتماع وعرض كتب ورسائل ماجستير ودكتوراة وتعد المجلة هى الأشهر فى نشر استطلاعات الرأى للجمهور فى العديد من القضايا. وإضافة الى جهود المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تبدو جهود متصاعدة فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام فى ذات السياق .. فبعد تأسيس الوحدة الاجتماعية بالمركز خصصت صفحة قضايا استراتيجية التى يحررها المركز و تنشرها الأهرام إسبوعياً عدداً كبيراً من المقالات فى شرح المجتمع المصري، وفتحت الصفحة ملفاً واسعاً استمر الجدل بشأنه شهوراً عديدة حول آليات المشروع النهضوي المصري، كان للجانب المجتمعي النصيب الأكبر من مادة الجدل فيه، وأخيراً فقد أصدر مركز الدراسات فصلية أحوال مصرية المعنية بالنظام السياسي المصري وبالمجتمع المصري.. وجعلت الدورية ملف عددها الأول عن الطبقة الوسطى فى مصر، والثاني عن مشروع توشكي فى جنوب الوادي، وتعد ملفات أخرى فى القرية المصرية، والقاهرة، والمال والسياسة.. وقد دخل المركز فى وقت متزامن مع إعداد "أحوال مصرية" دائرة بحوث الرأي.. فأجرى استطلاعاً كبيراً حول الاتجاهات السياسية والمجتمعية للمصريين عام ١٩٩٨.. و نشرت نتائجه الكاملة فى "أحوال مصرية" وإلى جانب الجهد الأكبر للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والجهد الواضح لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يعنى مركز الجيل ومركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية وأقسام الاجتماع والإنثروبولوجيا بكليات الآداب والمجالس القومية المتخصصة وكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية ومعهد العلوم الاجتماعية بمتابعة

ونشر أبحاث عن المجتمع المصري. ويعد معهد العلوم الاجتماعية أقدم المعاهد العليا فى الجامعات المصرية على الإطلاق، فقد بدأت الدراسة فيه عام ١٩٤٨ وكانت المدرسة الاجتماعية الفرنسية (مدرسة دور كايم) بقيادة على عبد الواحد وافى، عبد العزيز عزت، سائدة فى جامعة القاهرة حين جاء الأستاذ رادكليف براون أستاذ الانثروبولوجيا فى جامعة أكسفورد الى الاسكندرية وأنشأ المعهد فكان الاتجاه الانثروبولوجى الجديد الذى ساد فى المعهد منذ إنشائه إلى أن تأسس قسم الانثروبولوجيا فى جامعة الاسكندرية.. وهو القسم الوحيد فى الجامعات المصرية الذى يعتمد الدراسات الميدانية فى مجاله البحثى والتعليمى[٣١].

وقد أصبحت المكتبة العربية فى مصر تخرج على فترات متقاربة نسبياً بعناوين هامة فى دراسات المجتمع المصري، ولاقت فروع علم الاجتماع جميعها بدرجات متفاوته من الاهتمام، ويمكن الإشارة سريعاً إلى إسهامات د. سيد البحراوي والسيد يسين فى علم اجتماع الأدب، وعلى عبد الرازق وعبد المنعم عبد الحى فى علم اجتماع السكان، ومحمد بيومي فى علم الاجتماع الديني، وحامد ربيع وفاروق يوسف أحمد وإسماعيل سعد فى علم الاجتماع السياسي، وحسن الساعاتي فى علم الاجتماع الخلدوني، صلاح العبد فى علم الاجتماع التطبيقي، وعبد الله عبد الرحمن فى علم الاجتماع الاقتصادي، وصلاح الفوالي وسامية جابر وقباري اسماعيل فى وصفية علم الاجتماع المعاصر، وكذا اسهامات سيد عويس وعبد الباسط عبد المعطى وسالم عبد العزيز وعبد الحليم السيد وعبد الوهاب إبراهيم وعبد العزيز سليمان فى الدراسات السوسيولوجية لمصر.

ولا تزال دراسات تقييم حالة المعرفة فى علم الاجتماع وتقويم أدبيات العلم فى مصر أولية وغير كافية.

لقد كانت هناك محاولات فى هذا الطريق مثل محاولة عبد الباسط عبد المعطى فى "دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبيعية لمصر. رؤية تحليلية نقدية للدراسات المحلية" التى نشرتها المجلة القومية الاجتماعية فى سبتمبر ١٩٨٨ وكذا

[٣١] د. السيد بدوي، تقرير تذكاري عن التطور التاريخي لمعهد العلوم الإجتماعية، فى أوراق مؤتمر الوضع الحالي لعلم الإجتماع والإنثروبولوجيا ، م.س.ذ.

محاولة عزت حجازى فى بحثه "الأوضاع الراهنة للبحث الاجتماعى فى مصر" ١٩٩٦.

خامساً .. حالة البحث فى العلوم الاجتماعية – ملاحظات عامة

يدل ناتج النشر فى العلم الاجتماعي فى مصر على نشاط بحثي واضح، كما تدل حركة المنتديات والمؤتمرات العلمية فى فروع العلم الاجتماعي المختلفة على حيوية الحياة البحثية فى مصر. وإذا كان الإنصاف يقتضي التسليم بهذه الملاحظة الأولية حول حيوية النشاط العلمي والبحوث فى مجال العلوم الاجتماعية، فإن قواعد الإنصاف نفسها تقتضي الإشارة الى عدد من معوقات البحث الاجتماعي والتى تشكل تحدياً راهناً ومستقبلياً أمام حركة العلم الاجتماعي فى مصر.. نوجزها فى التالى:

١ ــ تأزم أجهزة البحث الإجتماعي فى مصر

تنامت أعداد أجهزة البحث الاجتماعي فى مصر منذ منتصف الخمسينات، ثم زادت زيادة واضحة فى السنوات الخمس عشرة من (٨٠ـ١٩٩٥). بلغ إجمالي ما ظهر فى هذه السنوات (٤٤) جهاز بحثياً اجتماعياً، إضافة إلى نحو (٢٦) جهازاً تأسست قبل الفترة المذكورة، ليصل عدد أجهزة البحث الاجتماعي فى مصر إلى السبعين جهازاً، ينتمي (٤٥) جهازاً منها إلى الدولة (وهى إما أجهزة حكومية مستقلة أو تابعة لجامعات أو وزارات) وينتمي الجزء الآخر إلى القطاع غير الحكومي وتبدو ملامح التأزم فى أجهزة البحث الاجتماعي فيما يلى:

أ ــ ضعف الموارد المالية لهذه الأجهزة.. و طبقاً لنتائج عزت حجازي فى دراسته لأجهزة البحث الاجتماعي فى مصر، فقد أجابت نسبة ٦٣% من الأجهزة بأن التمويل حكومي، و٣٦,٨% بأن التمويل دولى غير حكومي، ٣٣% بأن التمويل من مصادر مصرية غير حكومية، وفيما لم تقدم ١٠% من الأجهزة إجابات محددة حول التمويل ذكرت نسبة مماثلة بأن التمويل يأتى من عائد النشاط. وتدل هذه الإجابات مجتمعة على أزمة تمويل حقيقية فى هذه الأجهزة

فالنسبة الأكبر تتلقى تمويلها من الحكومة، وهو ما يعنى معيشتها على الحد الأدنى من الموارد المالية، والمؤكد أن النسبة الأكبر من هذا الحد الأدنى تذهب إلى بند المرتبات والأجور.. وتبقى نسبة هزيلة للإنفاق على البحث العلمي. لقد دفعت هذه الأزمات المالية عدداً غير قليل من الباحثين للهجرة خارج مصر، أو للانشغال بأعمال أخرى تدر عوائد أكبر، واتجه تفكير عدد منهم الى التمويل الأجنبي عبر المراكز والأجهزة الخاصة، وهكذا وصلت نسبة الأجهزة التى تعتمد فى مصادر تمويلها على أجهزة دولية غير حكومية إلى ٣٦,٨% من إجمالي الأجهزة الاجتماعية فى مصر.. و يأتى هذا التمويل عادة من الأمم المتحدة، وعدد من المؤسسات الأهلية فى الولايات المتحدة وأوروبا. وقد ثار فى عام ١٩٩٨ جدل واسع حول أخلاقية التمويل الأجنبى للبحث الاجتماعي فى مصر، وتفجر الجدل حول قبول مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام منحة أمريكية فى تمويل جزء من استطلاع قام به حول اتجاهات المشاركة السياسية والرأي العام فى مصر، ثم حول تلقى المنظمة العربية لحقوق الإنسان تمويلاً خارجيا فى مشروع تبيان المنظمة، واتهمت جهات حكومية المنظمة بقبولها مطالب سياسية أجنبية مقابل حصولها على هذا التمويل. ثم طال الجدل حول مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية الذى كان قد تعرض لعلامات استفهام مماثلة عام ١٩٩٥. وكذا مراكز حقوق الإنسان وبعض المنظمات غير الحكومية، وعدد من الشركات التى تعمل بطريقة قانونية بديلة لتعقيدات قانون الجمعيات الأهلية. وواقع الأمر انه طيلة الثمانينات والتسعينات وكثير من هذه المؤسسات تتلقى دعماً أجنبياً وأحياناً ما يكون هذا الدعم من سفارة أجنبية أو منظمات حكومية أو غير حكومية فى دولة أجنبية أو منظمات ذات طابع دولى، ولم تكن هذه الصيغة تلفت الانتباه فضلاً عن أن تكون موضعاً للنقد والتشكيك، واللافت للنظر أنه عندما أخذت هذه الصيغة التمويلية الأجنبية تجذب الأنظار... فقد أخذت إثارتها مسارا شخصياً وسياسياً بين أطراف الجدل فيها، ولم يكن هدف البحث الجاد عن تمويل وطني كاف لإجراء واثراء بحوث العلم الاجتماعي فى مصر هو غاية المتجادلين بقدر الإمكان ضبطاً لعلائق وموازنات خاصة هى بعيدة بالضرورة عن هذا الهدف الكبير. واقع الأمر كذلك أن هناك

مشكلة حقيقية تعتبر ضمن صعوبة التخلص من التمويل الأجنبى فى مصر، ذلك أن هذا التمويل لازال أكثر سخاء ووفرة من فتات التمويل الحكومي وغير الحكومي فى مصر، ثم ان الإطار الإداري التنظيمي لعمليات المنح لازال هو الآخر أكثر يسراً ومرونة منه فى الحالة المحلية إضافة الى ذلك.. فإن هذا التمويل قد كفل صدور العديد من المشروعات البحثية الكبرى فى مصر، كما أنه مثل قناة هامة لرفع مستويات الأجور والمكافآت للباحثين الاجتماعيين ومساعديهم على نحو واضح، غير أن هذه المزايا لا تقلل من حجم المشكلات التى تترتب على استمرار اعتماد جزء كبير من أجهزة البحث العلمى فى مصر على التمويل الأجنبى، ليس فقط للاعتبارات الوطنية والاخلاقية ــ وهى كافية ــ ولكن أيضاً من أجل تحقيق صيغة الاستقلال الايجابى للعلم الاجتماعى فى مصر.

ب ــ ضعف آليات استثمار الطاقات البشرية.

جـ ــ غياب ميكانزم الفريق البحثي و العمل الجماعي.

٢ــ إرتباك دور الدولة بشأن البحث العلمى الاجتماعى.

٣ ــ تواضع القيمة المعرفية لمضمون العلم الاجتماعى.

<u>العلم الإجتماعي وبنيان منظومة العلم والتكنولوجيا- الفجوة بين العلم الإجتماعي وفروع العلم والتكنولوجيا الأخرى</u>

لا شك أن هناك فجوة بين العلوم الإجتماعية وبقية فروع منظومة العلم والتكنولوجيا الأخرى. ويرجع ذلك إلى:

١ . إن من أسباب تعظيم الفارق بين العلم الإجتماعي والعلم الطبيعي ذلك الفصل الواسع التقليدي فى المرحلة التعليمية الثانوية بين القسم العلمي والقسم الأدبي... ثم إستمرار ذلك بين الكليات النظرية والكليات العملية، فمسمى "النظرية" و"العملية" أعطى إنطباعات لدى جمهور المتعلمين بأن الأولى كليات "كلام" والثانية كليات "فعل" وحيث لا يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون.. فقد

تغذى شعور قائم لدى طلاب القسم العلمي ثم طلاب الكليات العملية.. بأنهم فى طريق آخر أكثر جدية، وأن الإمعان النظري "والحفظ" "والترتيل" دلالات ضعف ولا مجال له. لقد دعم من هذه الصورة ذلك التميز المستمر على المستوى الرسمي وفى الكثير من وثائق الدولة العامة وفى المؤسسات الأكاديمية بين العلوم لصالح العلوم الطبيعية.. ووصف العلوم الإجتماعية بأنها علوم غير منضبطه، أضف إلى ذلك إستمرار التميز بين أجهزة البحث الطبيعي والكوادر العلمية والإدارية فيها والتجهيزات التى توفرها وبين نظيراتها فى البحث الإجتماعي... حيث تخصص للأولى أضعاف ما يخصص للثانية.. كما أن أجهزة التعليم والتدريب والبحث فى مجال العلم الطبيعي تزيد مخصصاتها المالية بمعدلات تفوق كثيرا ميزانيات الأجهزة المناظرة فى العلم الإجتماعي[٣٢].

ومن الطبيعي أن تكون المخصصات المالية لأجهزة البحث الطبيعي أعلى منها لأجهزة البحث الإجتماعي غير أن المقصود هنا... هو عدم التكافؤ مع أخذ فارق التكلفة فى الإعتبار. ومن جانبها... فقد ساهمت أدبيات العلم الإجتماعية فى مصر فى توسيع هذه الفجوة... حيث غلب عليها الإنغلاق على نفسها، فزادت صعوبة اللغة وبدت مفاهيمها مستعصية حتى على المتخصصين فى الفروع الإجتماعية الأخرى، وظهرت نماذج من الكتاب والباحثين الذين يحاولون الحصول على مكانتهم العلمية من صعوبة وتعقيد أسلوبهم والإبهام، كما ضعفت الإجتهادات فى الميادين التقريبية... فتراجع الأدب العلمي وخفتت فلسفة العلم.

٢. أدى الإهمال الحكومي المشترك للعلم الإجتماعي والطبيعي على السواء... فى مجالات إتخاذ القرار وتنفيذ السياسات العامة... إلى إتساع الفجوة.. حيث لم تتولد الحاجة للتعاون، إذ أنه من شأن أخذ نتائج المنظومتين فى الإعتبار أن يخلق تغذية مرتدة وتفاعلا إيجابيا بينهما، فالحاجة إلى نقل ثم إبداع التكنولوجيا وتطبيق نتائج البحث العلمي تحتاج إلى مهندسين وفنيين وعمال وغيرهم من فئات المجتمع المنوطة بهذه الأعمال، إن هذه الفئات نفسها لن يمكنها إتيان

[٣٢] د.عزت حجازي، مؤسسات وأجهزة البحث الإجتماعي فى مصر، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٥٣،٥٤

المطلوب منها دون أن تكون قد تلقت قيما إيجابية وثقافة علمية عقلانية وجدانية مما يحض على العقل والجهد والتطلع..

٣. لقد أسهم التخلف النسبي المشترك فى منظومتي العلم الإجتماعي والطبيعي إلى توسيع الفجوة بينهما، فمن طبيعة التقدم والتطوير مد الجسور والإفادة وطرق الأبواب، ثم إن غاية كلا النوعين من العلم دفع مسيرة التنمية ورفاهة الإنسان... ولو أنهما كانا من التقدم والقرب من الهدف لالتقيا عليه. ولكن حالة التخلف النسبي التى عليها المنظومتان لم تجمعهما قرب الهدف. وبرغم التقدم المستمر لأوضاع البحث العلمي فى مصر فإن إنجازا هائلا لم يحدث... ويذكر عزت حجازى أن أوضاع البحث الإجتماعي فى مصر التى ناقشها د. مصطفى سويف على ١٩٦٩ فى كتابه "نحن والعلوم الإنسانية" لازال صالحا ولم يحدث فيه تغيير برغم مرور أكثر من ربع قرن.

وفى لهجة قاسية يصف أحمد مستجير مجمل الأبحاث العلمية الحالية فى مصر بالعشوائية، وأنه لا قيمة لها، بدليل أنها لا تحل مشكلات أو تحدث تطورا أو تعكس إبتكارا أو إبداعا من نوع ما، فهى وسيلة رخيصة للحصول على ترقية إدارية، أو مجرد النشر ولا يهم المردود العلمي[٣٣].

٢. الثقافة العلمية

<u>بعض المعطيات التقويمية عن وضعية الثقافة العلمية فى المجتمع المصري اليوم</u>

لا شك أن وضعية الثقافة العلمية فى المجتمع المصري اليوم هى إنعكاس لوضعية الثقافة المجتمعية السائدة بقيمها وأساليبها ومناهجها – وهذه الأخيرة ثقافة لا تقوم على العلم ولا تنتمي إلى رؤى الحداثة المعاصرة. لهذا فإن الوضعية الحالية للثقافة العلمية فى المجتمع لا تنم عن حداثة المفاهيم أو الإستناد إلى مفاهيم العلم فى التعرف على قضايا الواقع ومشاكله كما لا تنم عن قوة الإنتشار أو التغلغل بين أوجه النشاطات المجتمعية المختلفة ويبدو ذلك واضحا فى ضعف مضمون ما يقدم

[٣٣] د.أحمد مستجير (من حوار صحفي)، الأهرام المسائي، ١٩٩٨/٦/٣١.

فى مجال الثقافة العلمية وإنحسار تأثيره وإستمرار سيادة الثقافات التى لا تقوم على العلم وتستند الى الخرافة والجهل.

وبالنسبة للمجلات والمطبوعات التى يمكن أن تضطلع بعبء تبسيط العلوم ومحاولة تعريف المواطن العادي بالجديد من منجزات العلم الحديث - فإن الساحة المصرية تبدو نسبيا خالية إلا من بعض المطبوعات مثل تلك التى تصدرها أكاديمية البحث العلمي وأهمها مجلة العلم وبعض الكتب التى تهدف إلى تبسيط العلوم، وتسد مجلة العلم بعض الفراغ فى مجال الثقافة العلمية فى المجتمع أما بالنسبة للكتب التى تصدرها الأكاديمية فإنها محدودة التوزيع وقليلة الإنتشار.

أيضا فإنه توجد بعض المجلات التى يجري ترجمتها فى بعض البلدان العربية عن أصولها الأجنبية وتوزع فى مصر خاصة المجلة المعروفة بإسم مجلة الأمريكي العلمي Scientific American - وهى ليست واسعة الإنتشار نظرا لقصور الترجمات العربية عن التعبير بدقة عن مضمون المصطلحات والمعارف العلمية خاصة المصطلحات الحديثة منها - أيضا فإن المصطلحات والتقارير الجديدة فى صيغتها العربية تبدو غريبة على المواطن ذلك أنه (المواطن) لا يستخدمها فى حياته اليومية وفى أحيان كثيرة لا يعرف معناها الدقيق فى اللغة العربية. إن هذا الأمر يثير قضية بالغة الأهمية وترتبط مباشرة بموضوع نشر الثقافة العلمية وهى قضية إستخدام اللغة العربية فى مجالات تعليم وتعلم العلوم الحديثة وخاصة العلوم الطبيعية منها - الأمر الذى يساعد - فى رأينا - على إستيعاب هذه العلوم بالعمق والفهم المطلوبين كما أنه يعين على إمكانية المساهمة العلمية من جانب المجتمع العلمي المحلي فى النشاطات العلمية القومية على المستوى العربي كما يعين أيضا على الإسهام فى موضوعات العلم العالمي الحديث.. أما بالنسبة لبعض الوسائل الأخرى ومن أهمها وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والتى من المفروض أن تلعب دورا رائدا فى نشر الثقافة العلمية ذلك أنها تقوم بطبيعتها بمخاطبة المتلقي دون حواجز أو عوائق - فإن متابعة ما تقدمه هذه الوسائل يشير الى أنها تلعب دورا محدودا فى عملية نشر الثقافة العلمية ذلك أن موضوع الثقافة العلمية - بداية - لا يقع ضمن الأولويات الملحة للبرامج التى

تقدمها الإذاعة أو يقوم التليفزيون بإرسالها كذلك فإن هذه الوسائل تفتقر إلى توافر الكوادر المهنية المدربة على الإضطلاع بإعداد برامج ذات مضمون عن قضايا العلم والثقافة العلمية ولذلك فإن البرامج المقدمة تتسم بضحالة المضمون وسطحية الإعداد والتقديم هذا بالإضافة إلى أنه فى كثير من الحالات التى تجري فيها تقديم برامج مخصصة عن موضوعات علمية بحتة فإن مقدم البرنامج يقوم بعملية خلط متعمد بين المعارف العلمية وبين كثير من المعتقدات الخرافية التى ليس لها أساس من العلم لذا يفتقر البرنامج إلى الهدف العلمي الذى يسعى إليه ولعله يمكن القول أن الإهتمام بقضايا الثقافة بشكل عام والثقافة العلمية على وجه الخصوص لا يحتلان مكانا بارزا بين إهتمامات المشاهد المصري العادي. كما أن حب الإطلاع والقواءة لا يمثلان جزءا من سلوكيات المواطن المصري.. الأمر الذى نراه – فى حقيقته – إنعكاسا لبعض الفهم القاصر للثقافة الوطنية السائدة من أنها ثقافة قد سبقت كل الثقافات وأنها قد اشارت من قبل الى كثير من منجزات العلم المعاصر مما يولد إحساسا بأن لدينا من الزاد الثقافي ما يكفينا ويزيد. أن هذا الأمر يبرز ويؤكد على العلاقة الوطيدة بين البنية الثقافية السائدة فى مجتمع ما وبين إمكانية غرس بذور الثقافة العلمية حيث تعتبر الأولى عائقا أمام عملية نشر المعارف العلمية وتأكيدها فى عقل ووجدان المواطن..

هذا وقد جرى حديثا تخصيص قناة للبحث العلمي ونرجو أن تهم بقدر مؤثر فى الثقافة العلمية.

وإذا حاولنا – فى هذا السياق – أن نتطرق لدور الجمعيات أو النقابات المهنية فى مجال العمل الثقافي بالمعنى الواسع أو فى مجال الثقافة العلمية على وجه التحديد فإنه يمكن القول أن هذه الجمعيات أو النقابات تهتم أساسا بالقضايا المهنية الخاصة بأعضائها وأنها حتى لا تفكر فى مناقشة بعض قضايا الوطن ذات الإهتمام العام أو التطرق لبعض القضايا السياسية التى يمكن أن تؤثر على مهنيها وعلى مستقبل الوطن بشكل عام. ومن هنا فإن إهتمام هذه المؤسسات بالثقافة بشكل عام يبدو محدودا للغاية. وفى هذا السياق نود أن نشير على وجه الخصوص إلى أن بعض الجمعيات العلمية التى تضم بين أعضائها المتخصصين فى مجالات

العلوم المختلفة والمفروض أنها ترعى الشئون العلمية لهؤلاء الأعضاء وتعمل على تطوير هذا المجال أو ذاك من مجال المعرفة العلمية لا تقوم إلا بالقليل جدا فى هذا الإتجاه... وفى حقيقة الأمر فإن دور هذه الجمعيات يزيد ويضعف مع إزدهار أو ضعف الحركة السياسية العامة فى المجتمع وأنها فى بعض الفترات قد لعبت دورا بارزا فى مجال الثقافة بشكل عام والثقافة العلمية على وجه التحديد إلا أن دورها اليوم محدود للغاية.

التعليم ووسائل الإعلام- بعض العوامل والإتجاهات التى تعوق نشر الثقافة العلمية

لسنا بحاجة الى التاكيد على أهمية التعليم والعملية التعليمية فى صياغة عقل ووجدان المواطن الفرد وبناء منهجه وأسلوبه فى الفهم والتفكير والتعامل الفاحص مع مختلف المعارف والرؤى الفكرية وفى النهاية صياغة مواقفه الكلية وتحديد رؤيته للكون والوجود وما يحيط به من المعطيات المادية والفكرية للطبيعة والمجتمع. إن هذا الدور للتعليم يجب أن يستند إلى إعمال أساليب ومناهج البحث العلمي وأن يحتكم إلى العقل والمنطق بما يسمح ببناء ثقافة الفرد على أساس من المعرفة العلمية ومعطياتها أو ما يطلق عليه ثقافة الحداثة أو ثقافة العلم. وهى تلك الثقافة التى تنطلق من أنه لا سلطان على العقل إلا العقل وهى تنبذ المطلقات وتؤمن بنسبة المعرفة وتجددها وترفض الخرافة والتعصب العقيدي.

وإنطلاقا من ذلك وإذا نظرنا إلى واقع العملية التعليمية فى وطننا من حيث أهدافها ووسائلها وأساليبها ومحتوى المناهج التى يجري تدريسها.. فإننا نجد أن هذه العملية محتواها المعرفي وبوسائلها وأساليبها تتضمن كثيرا من العوامل والإتجاهات التى لا يمكن أن تكرس ثقافة العلم أو أن تعمل على تعميق قدرة الإنسان على التفكير وإبداء الرأي والحوار والتسامح وإحترام الأخر. ولعل أول ما يمكن أن نشير اليه فى هذا السياق هو أن التعليم فى وطننا بكل أنواعه كان وما يزال يقوم على أسلوب التلقين وهو أسلوب لا يعترف بالحوار ويخلق وضعا من الخضوع من جانب أحد أطراف العملية التعليمية وهو الطالب للجانب الاخر وهو المعلم. وهو ما يخلق علاقة إذعان تؤدي إلى الخضوع وقتل ملكات الإبداع والتفكير الحر.. فإذا أضفنا إلى هذا أن جل ثقافتنا تقوم وتستخدم نفس الأساليب، فثقافتنا ثقافة تلقينية

تعتمد على خضوع الجانب المتلقي لما يلقى عليه خضوعا مطلقا. لتبين لنا طبيعة العلاقات التى يقوم على أساسها البنية الثقافة وهى علاقات إستاتيكية جامدة لا يتولد عنها الخلق والإبداع بل يتولد عنها الركود والعقائدية الجامدة.

أيضا فإن من أهم الخصائص التى يصطبغ بها نظامنا التعليمي هو إزدواجية العملية التعليمية فيما هو قائم من تعليم مدني (علماني) وتعليم ديني يقوم فى الأساس على الرؤى الدينية والمعارف المرتبطة بها. ولما كنا لسنا بصدد مناقشة هذه القضية، فإننا نقول فقط أن هذه الإزدواجية تخلق فى عقل المواطن إزدواجية أخرى بين ما يقوم على المعارف العلمية المنهجية بالمعنى المعاصر لها وبين ما يقوم على المعارف الدينية والتى يمكن أن تختلف تماما عن الأولى من حيث المنطلقات والرؤى والنظرة العامة والبناء الفكري بوجه عام. إن هذه الإزدواجية المعرفية تخلق نوعا من الإزدواجية الثقافية التى يختلط فيها دور العقل مع دور المسلمات والعقائد والتى لا يمكن أن تؤدي إلى ثقافة العلم بل تؤدي إلى ثقافة مشوهه يصعب الإستناد اليها لبناء قاعدة ثقافة عصرية حديثة.

ولعل ما يدفعنا إلى التفكير والقلق فى هذا الشان هو سيادة تلك الثقافة التى تستند الى الرؤى والمعارف المطلقة بحيث يمكن القول أن هذه الثقافة الأخيرة تشكل جزءا لا يتجزء من البنية الفكرية للمواطن وتلتحم معها إلتحاما عضويا بحيث تشكل نسيجا واحدا تمثل معارف ومعتقدات بنية فكرية لها خصوصيتها بالنسبة للإنسان المصري والعربي بشكل عام. إن هذا الوضع فى رأينا يمثل إرثا حضاريا قد توارثته الأجيال وهو يضرب فى عمق كيان الفرد ووجوده المادي والروحي مما يمثل عائقا وسياجا فكريا مانعا أمام إمكانية تجديد ثقافتنا وإعادة بنائها على أسس من العلم الحديث ومنجزاته. إن هذه الخلطة الفكرية التى يحملها عقل المواطن، أصبحت تمثل مكونا من مكونات الجسد الحي للإنسان المصري والعربي بلحمه ودمه.

إن ما أوردناه من وجود هذه الإزدواجية الثقافية فى مجرى العملية التعليمية يبدو أثره واضحا فى كثير من الأعمال التى تقدمها وسائل الإعلام خاصة تلك التى ترتبط بالبرامج التى تستهدف التعريف بالعلوم الحديثة وتطبيقاتها – فقد سبق أن

أشرنا إلى هذا الأمر عند تعرضنا لتقييم بعض البرامج التى تبثها وسائل الإعلام حيث يلجأ المعلق الى الخلط بين الحقائق العلمية ومحاولة إلباسها ثوب يتفق مع العقائد والمعلومات السائدة.

إن ما نشير اليه هو مجرد أمثلة تخص مجال التعليم ووسائل الإعلام لما لهذين المجالين من أهمية ولكننا نستطيع أن نسرد ونطول مجالات أخرى عديدة تقوم فيها هذه الإتجاهات المعاكسة والتى تصدر عما اسميناه بالإزدواجية الثقافية.

وفى حقيقة الأمر، فإن تحقيق نشر الثقافة العلمية وتسيدها فى الفكر العربي أمر يصطدم أول ما يصطدم بوجود وتجذر تلك الثقافة التى تقوم فى أغلب عناصرها على الأسطورة والخرافة واللاعلم ليس فقط فى البنية الثقافية العامة للمجتمع بل هى متحذرة فى كينونة الإنسان الفرد وتمثل جزءا من وجوده المادى والفكري على ما ذكرنا. إنه فى نفس الوقت الذى تتعالى فيه الأصوات بضرورة تجاوز ثقافة الماضي والتحول نحو ثقافة الحاضر والتفاعل معها لإعادة صياغة ثقافة عصرية حديثة – فإننا يمكن أن نرصد بعض ممارسات وسائل الإعلام والتى تقوم ببث جرعات هائلة من ثقافة اللاعلم وثقافة الخرافة بحيث تتجاوز هذه الجرعات أضعاف أضعاف ما تبثه من برامج قد تحاول معالجة قضايا العلم والتفكير العلمي.

إن هذا الوضع يطرح علينا ضرورة إعادة بناء ثقافتنا بحيث تقوم على أساس من العلم مع الإحتفاظ بكل ما هو جيد وأصيل فى ثقافتنا السائدة وبكل ما يساعدنا على الإرتقاء والتقدم.

وفى هذا السياق وإذا ما حاولنا أن نتعرف على بعض الإتجاهات والعوامل ذات الأهمية التى تعوق التحول نحو ثقافة العلم وإعادة بناء تراثنا الثقافي بحيث يستطيع أن يستجيب لمتطلبات الحداثة ومعطياتها على المستوى العالمي وأن يتفاعل تفاعلا مع الثقافة العالمية البازغة. فإننا نتوقف عند الإنسان الفرد وعند قضية الحريات العامة وممارسة الديمقراطية وإطلاق قوى التغيير وإقرار حق تكوين الأحزاب والمنظمات ورفع القيود عن حركتها وتوفير إمكانية تداول السلطة – أي نتوقف عند قضية التغيير السياسي بإعتبارها قضية حاكمة لإعادة صياغة واقعنا السياسي والإجتماعي والثقافي.

وإذا كان الشئ بالشيء يذكر فإنه فى هذا السياق قد صدرت أخيرا وثيقة تحمل عنوان التعليم والمستقبل للسيد وزير التربية والتعليم وقد صدرت ضمن مجموعة القراءة للجميع ولعل المتخصص بهذه الوثيقة يجد فيها مبتغاه بل هى تثير الإعجاب من حيث إدراك القيادة السياسية فى مجال التعليم لحجم ونوعية القضايا المجتمعية والمتعلقة بالعملية التعليمية والتى يلزم إعداد العدة لمواجهتها والتصدي لها. إلا أنه لم يرد فى الوثيقة المذكورة أي إشارة عن النظام السياسي الذى يسمح بأن تجري فيه عملية التغيير من حيث طبيعته والأسس التى يقوم عليها والقوى الفاعلة فيه وأهدافه الإجتماعية وموقفه من قضايا الحريات والممارسة الديمقراطية وحق تكوين الأحزاب، وإمكانية تداول السلطة وغيرها من القضايا التى تمثل الأركان الأساسية التى يمكن أن يقوم عليها البنيان السياسي الذى يفتح الطريق أمام ممارسة إعادة بناء ثقافتنا الوطنية وتجاوز التحديات التى تواجهنا لبناء إعادة ثقافة معاصرة تقوم على العلم والمعرفة العلمية وتتفاعل مع الثقافة العالمية المعاصرة. إذ أن البنى السياسية التى توصف بالإنفتاح والتعددية وتقوم على مبادئ الحريات والديمقراطية هى التى تستطيع أن تنهض بمجتمعاتها في كافة الميادين ومن بينها ميادين العلم والثقافة لكي يمكن لهذه المجتمعات أن تتجاوز العقبات وتصبح قضية التحول من ثقافة الجمود إلى ثقافة التحرر أمر وارد وتتوافر المقومات اللازمة والمتاحة والبنية السياسية التى تسمح بإستنباط ثقافة العلم بمعطياته وأساليبه ومناهجه ورؤاه.